

## رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن كيفية المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق الحد من العنف المسلح

ان دولة الإمارات العربية المتحدة لاتألو جهداً في العمل على نبذ العنف بكافة اشكاله ونشر ثقافة السلام على المستوى الدولي ومساعدة كافة الدول لتحقيق الأمن والإستقرار الداخليين ايماناً منها بما للأمن والإستقرار من نتائج ايجابية على التنمية والحفاظ على كرامة الإنسان وأدميته وتمتعه بكافة حقوقه .

ان تحقيق الأمن والإستقرار وتجنب العنف المسلح لا ينفصلان عن احترام وتطبيق مبادئ القوانين الإنسانية الدولية الدعية الى احترام سيادة الدول وانهاء الإحتلال وقمع الشعوب. وللعنف المسلح اشكال عديدة، حيث قد يكون على شكل صراعات مسلحة او عمليات إجرامية. ومهما كانت اشكال العنف واسبابه فإن نتائجه متشابهة تتمثل في تشريد الأشخاص والإفئثار الى مصادر تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان كالأطعام والسكن والرعاية الصحية مما يؤدي عادة الى انتشار الأمراض والأوبئة بين المدنيين . وقد بينت الدراسات ان عدد الضحايا غير المباشرين المتأثرين بالعنف المسلح يفوق عدد الضحايا المباشرين له 3 - 15 مرة ، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر و بصورة سلبية على جهود العمل الإنساني وعمليات حفظ السلام وإعادة الإعمار في تلك المناطق وبالتالي على تحقيق الأهداف الإنمائية .

ومن هنا نطرح مجموعة من الإعتبارات العملية المحلية والدولية للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية عن طريق الحد من العنف ومنعه في البلدان التي تعاني من آثاره.

### أولاً: تشجيع تسوية النزاعات بالوسائل السلمية

ترى دولة الإمارات العربية المتحدة ضرورة تعزيز وتغليب لغة الحوار والمفاوضات السلمية لحل النزاعات وتفادي اللجوء الى الحلول العسكرية بقدر الإمكان. ولابد من بث ثقافة التعايش السلمي والتقارب بين الشعوب بمختلف اطيافها ، وتقبل الآخر ونبذ كافة اشكال التمييز والتعصب ، والعمل على تعزيز الحوار الإيجابي الواضح والصريح الذي يخدم المصالح البشرية من خلال مساهمة كافة المنظمات الدولية والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.

الى جانب ذلك يجب ادانة ورفض حالات العدوان والعنف والكراهية وانتهاك حقوق الإنسان في جميع انحاء العالم والتأكيد على ضرورة تطبيق مبادئ القوانين الإنسانية الدولية وتعزيز عرى التضامن والتكافل وتوحيد البشرية ضد الحروب.

ثانياً: التركيز على ضرورة الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة

يجب العمل على اتخاذ الإجراءات القانونية والفنية للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بكل انواعها على المستويين المحلي والدولي عن طريق التعاون الإقليمي والتنسيق الأمني والإداري بين مختلف الدول والشركات المصنعة لتلك الأسلحة، وزيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة وارساء آليات للمراقبة على الحدود وتعزيز التشريعات الوطنية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

**ثالثاً: إنهاء حالات إحتلال البلدان والتركيز على التنمية البشرية فيها وبناء الشرعية لحكوماتها**  
يعتبر الإحتلال انتهاكاً للحرية ومعوقاً للتنمية البشرية، اذ انه يؤدي الى تحويل طاقات الإصلاح والتنمية الى دائرة العنف مما يعزز من مواقف الجماعات المتطرفة المتبينة للعنف. من جهة أخرى ، فإن تحقيق الشرعية للحكومات في البلدان التي تعاني من العنف المسلح يعمل على انجاح جهود تحقيق التنمية عن طريق الجمع بين الحكومة الفعالة والتنمية وما يترتب على ذلك من استقرار ودفع المجتمع نحو التنمية.

وتتحقق الشرعية من خلال الأداء الملموس وليس من خلال الإنتخابات الشكلية فحسب. ولا بد من مساعدة تلك الحكومات في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع كتوفير المياه الصالحة للشرب، خدمات الصرف الصحي ، تشييد الطرق، توصيل الكهرباء، وتقديم الرعاية والخدمات الصحية الضرورية وخدمات التعليم ، كمنافع ملموسة يشعر بها اصحاب الوطن.

**رابعاً: بناء سيادة القانون ودعم النظام القانوني على مستوى الدول.**  
ان اكثر الشروط الأساسية أهمية لتحقيق التنمية المستدامة يتمثل في فعالية سيادة القانون والإهتمام ببناء انظمة العدالة وانفاذ القانون. ولا بد من المساعدة في إقامة المحاكم الأساسية وهيئات التحكيم لتسوية المنازعات وتدريب القضاة والمحامين وإعداد الشرطة وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار ما يقوم عليه المجتمع المحلي لتلك الدول من حيث التقاليد والأعراف والثقافات والقانون.

**خامساً: ضمان الإستقرار الإقتصادي في مختلف الدول**  
يعتبر الإستقرار الإقتصادي اهم شروط تحقيق فعالية جهود الإنتعاش، لذلك يجب الإهتمام بتحسين السياسات المالية العامة والسياسات النقدية وسياسات اسعار الصرف للدول التي تعاني من العنف المسلح لتوفير ظروف اقتصادية مستقرة تتيح للأسواق فرص التوسع وامكانية استئناف النشاط الإقتصادي وهو ما يحتم على المجتمع الدولي الإستفادة من التجارب السابقة بشأن توفير مصادر الغذاء. كما يتوجب اختبار تدابير جديدة في دعم الإقتصادات الصغيرة بما فيها توفير فرص الإستثمار للأقليات التي تعيش ظروفاً صعبة والعاطلين عن العمل.

**سادساً:التنسيق بين مختلف المؤسسات والأطراف المؤثرة في مناطق النزاعات**  
تلعب جميع الدول والمؤسسات الدولية ومؤسسات العمل الخيري والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص دوراً هاماً في دعم الإستقرار والتنمية في مناطق النزاعات وهو ما يتطلب التنسيق التام والدفع نحو التكامل بين الأنشطة المختلفة لتلك الجهات وذلك لتفادي ارباك الحكومات المحلية التي قد تسعى المنظمات لمساعدتها في الإستقرار والحد من العنف وتنمية المجتمع.

**سابعاً: الإلتزام الطويل الأمد تجاه المناطق التي تعاني من العنف.**

قد لا توجد حلول سريعة في بعض الأحيان ومن ثم ينبغي ان يكون الدعم المقدم لتلك المجتمعات التي تعاني من النزاعات المسلحة وآثارها ذا أمد طويل ، حيث يتم تجاوز الحلول العلاجية المؤقتة. ولا بد ان يكون تقديم الدعم في حدود استيعاب الدول المعنية وقدراتها الإدارية وإمكانياتها البشرية وفي حدود المتاح. ولا بد من تعزيز الإهتمام بمعالجة الأمور التي قد تؤدي الى العنف او عودته او تزيده منه والتصدي لها بالوسائل السلمية والتنمية المتاحة .

#### **الختام:**

مما لا شك فيه ان العنف يعتبر احد العوائق الكبيرة امام تحقيق التنمية، وان افضل السبل لمواجهة هذا التحدي هي منع وقوع العنف من الأساس والذي يمكن ان يتحقق من خلال دعم الأمن والسلم الدوليين والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية وانهاء احتلال البلدان وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ونشر الوعي على الصعيدين المحلي والدولي بخطورة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة واتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على تداولها . كما لا بد من دعم الحكومات المحلية في البلدان التي تعاني من العنف بكافة اشكاله، وتعزيز سيادة القانون وارساء العدالة على المستويين المحلي والدولي، ودعم الإقتصاد وتشجيعه بين مختلف الدول وخاصة الدول النامية، وضرورة التركيز على أهمية التنسيق بين جميع الجهات التي تعمل في دعم جهود الحد من العنف في مختلف مناطق العالم .